فايننشال تايمز: عواقب وخيمة يسببها قرار آل سعود النفطي

التغيير

قالت صحيفة "الفيننشال تايمز" إن مملكة آل سعود ستعاني بعد "قرارها النووي" برفع إنتاجها من النفط، ما أدى لانهيار مدوٍّ في أسعاره.

ويقول التقرير إنه بعد انتهاء المفاوضات بين منظمة الدول المصدرة للنفط، بقيادة آل سعود من جانب، وروسيا من جانب آخر، بالفشل في التوصل لاتفاق على سياسة موحدة لحجم الإنتاج اليومي، خرج عبد العزيز بن سلمان وزير الطاقة بمملكة آل سعود قائلاً: إن "العالم سيقف مترقباً لخطوة بلاده التالية".

وتضيف الصحيفة أن المملكة لم تنتظر طويلاً إذ اتخذت قراراً بعد يوم واحد بزيادة إنتاجها اليومي من النفط، بداية من الشهر المقبل، لتتهاوى أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما يراه ممثلو منظمة أوبك الذين توسطوا بين الرياض وموسكو بأنه "لعبة استعراض قوى وعض الأصابع بين الطرفين".

ويوضح التقرير أن سلطات آل سعود قررت رفع الإنتاج وخفض أسعار النفط بعدما رفضت موسكو التفاهم، مشيراً إلى أن "الرياض نفسها ستعاني من هذا القرار بسبب الخسائر الاقتصادية الكبيرة التي ستقع على عاتق اقتصادها، في الوقت الذي يواجه فيه الاقتصاد العالمي مخاطر الكساد بسبب تفشي فيروس كورونا".

ويضيف التقرير أن المملكة لديها أكثر من 500 مليار دولار احتياطي نقدي ستلجأ إليه بالطبع لسد العجز المالي المتوقع، مشيراً إلى أن "قراراها الأخير يأتي في محاولة للضغط على روسيا للعودة إلى طاولة المفاوضات"، لكن الخبراء لا يتوقعون أن تنجح هذه المحاولة، وأن يكون لها عواقب وخيمة على منتجي النفط على مستوى العالم.

ويوضح التقرير أن روسيا في المقابل لديها إمكانيات اقتصادية أكبر من آل سعود لمواجهة الأزمة؛ فلديها عملة تم تعويمها بالكامل، واقتصاد متنوع، وأن المسؤولين السعوديين كانوا مدركين بأن موسكو لن تندفع نحو إبرام اتفاق معهم، ومع ذلك اتخذوا قرارهم برفع سقف الإنتاج.

وانهارت أسعار النفط الخام في بداية التعاملات الأسبوعية، أمس الاثنين، بنسبة 29٪، لأدنى مستوياتها منذ 2016، مدفوعة بإرهاصات حرب أسعار على الخام من جانب كبار المنتجين.